

وقال الأشعري والفاطمي أبو بكر رحمهما الله فيهما تابع لظن المجتهد فما ظنه  
فيما من الحكم فهو حكم الله في حقه وحق مقلده وقال أبو يوسف ومحمد  
وابن شيبان في أصح الروايات عنه بمقالة تسمى بالإشبهه وهي أن في كل  
حادثة ما لو حكم الله لم يحكم إلا به وقال في المتخول وهذا حكم على الغيب  
ثم هو لا والقائلون بالإشبهه يعبرون عنه بالجهته مصيب  
في اجتهاده مخفي في الحكم أي إذا صادف خلاف ما لو حكم لم يحكم  
الآية ورهبها قال المحطى التهاء لا ابتد هذا الخبر تفاريع الفول  
بان كل مجتهد مصيب وقال الجمهور وهو الصحيح المصيب واحد  
وبالابن السعدي في القواطع انه ظاهر مذهب الشافعي ومن حكي  
عنه غيره فقد اخطأ وبه تعالى في كل واقعه حكم سابق على اجتهاد  
المجتهد يربو فكر الناظر من ما خلفوا عليه دليل أم هو كذا فير يبر  
من شاء الله تعالى ويخطئه من شاءه والصحيح ان علمه مارة واختلف  
القائلون بان علمه مارة ان المجتهد هل هو مكلف بأصانته الحق  
اولا لان الاصابة ليست في وسعه والصحيح الاول لا مكانها شر  
اختلفوا فما اذا اخطأ الحق هل ياتم والصحيح لا ياتم بل له اجر لئله  
وسعه في طلبه وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فأصاب  
فله اجر وان اذا اخطأ فله اجر واحد وقيل يا ثم لعدم اصانته  
المكلف بها واما المسئلة التي يكون فيها قاطع من نظر الواقع  
واختلف فيها لعدم التوف عليه فالصيب فيها واحد بالاجماع  
وان رق مسلك ذلك القاطع وقيل على الخلاف فيما لا قاطع فيها  
وهو غريب ثم اذا اخطأ نظر فان لم يقصر بذل الجمهور  
في طلبه ولكن تعذر عليه الوصول اليه حصل باثم فيه مذهب  
واصحها المنع والى نعم ومتى قصر المجتهد في اجتهاده فانه فاق

لتركه

لتركه الواجب عليهم بذله وسعه فيه **باب الحجة على من**  
**قال ان احكام النبي صلى الله عليه وسلم كانت ظاهرة للناس**  
لا تخفى الاعلى لنا دور وما كان يغيب بعضهم عطف على بقول القول  
وكلمة ما اذنية ارحم الحجة فاموصوله لكن قال في الفتح ان ظاهر  
السابق يأتي كونها نافية اي بعضها الصابة من **شاهد النبي صلى**  
**الله عليه وسلم** بفتح ميم مشاهد وامور الاسلام قالوا واذا ترجمه  
مقصوده لبيان ان كثير من اكار العبادة كان يغيب عن بعض  
ما يتولها النبي صلى الله عليه وسلم او يفعله من انما لا تكليف فيه  
يستمر على ما كان اطلع عليه هو اما على المشوخ لعدم اطلاعه على  
ناسخه واما على البراة الاصلية وقال ابن بطال اراد الرد على الواقفة  
والخوانج الذين زعموا ان التواتر شرط في بقول الخبر وتولهم مردود  
بما في ان الصابة كان ياخذ بعضهم عن بعض ويرجع بعضهم  
الى ماره وغيره وان هذا الاجماع على القول بالعل باخبار الاحاد  
رهبه قال **حدثنا مسدد** هو ابن مسرهد قال **حدثنا يحيى**  
ابن سعيد القطان عن **ابن جريح** عبد الملك بن عبد العزيز  
انه قال **حدثني** بالانفراد عطا هو ابن ابراهيم عن **عبيد بن**  
**عمر** يفتي العين فيها النبي المكي انه قال **استاذن ابو موسى**  
عبد الله بن قيس ان اشرف **علي** بن الخطاب رضي الله اي لانا  
**فكانه رجده** سخر لا فرج فقال **عمر** الم اسخ صرحت  
**عبد الله بن قيس** يريد ابو موسى انه نواله في الدخول قد عر له  
بعض الداء وسر العين لجلس عنده فقال له **عبد الله بن قيس** ما صنعت  
من الرجوع فقال ابو موسى **انا كنا** من بعض التور ورجع الميع  
من قبل النبي صلى الله عليه وسلم **بهذا** اي بالرجوع اذا استاذنا

١٠٤٦

عطف

عنده

تصنيف